



نظام الرقابة الداخلي

رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم بن عبدالله الزوري



تأسست عام ١٤٢٨ هـ

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية، حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية، والتي من شأنها تعزيز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتتجنب مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان

أولاً : الرقابة:

- ١- من خلال التقارير الإدارية:
التقارير يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار الصحيح في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه التقارير بصفة دورية وبانتظام ويجب إعدادها بطريقة واضحة ومنها:
• التقارير الدورية:
وتكون من العاملين لمديريهم بصفة: يومية أو أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
• تقارير سير الأعمال الدورية:
وتكون هذه التقارير من المديرين إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
• تقارير الفحص:
وتكون لتحليل ظروف مشاريع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
• تقارير قياس كفاءة العاملين:
وتكون وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمؤسسيهم، وتشمل قياس القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغيرها من معايير واضحة مناسبة للجمعية.



• المهام والرسائل المتبادلة:
وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

- ٢- التقارير الخاصة :
- تقارير الملاحظة الشخصية.
 - تقارير الإحصاءات والرسوم البيانية.
 - مراجعة الموازنات التقديرية.
 - متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
 - السجلات والمراقبة الداخلية.
 - مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
 - تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانيا المبادئ:

- ١- مبدأ التكاملية:
تكامل الرقابة وأساليبها واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.
- ٢- مبدأ الوضوح والبساطة
سهولة النظام وبساطته ليكون سهل الفهم على المنفذين، ليسهل التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
- ٣- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:
نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والبلاغ عنها بسرعة، وتحديد أسبابها لمعالجة تصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
- ٤- مبدأ الدقة:
إن دقة المعلومات ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم في اتخاذ الإجراءات المناسبة. وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل.

المسؤوليات:

تطبيق هذه السياسات ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وعلى هذه السياسة، والإلمام بها، والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم، ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع إدارات الأقسام بنسخة منها.

